

عنان ما موصولة ويصح كونها مذكورة موصوفة - خلاف حسنة
 أي بحسب اللفظ فلا يتأخر كونها في المصدر باعتبار الترتيب في جاز
 الذي عند كونه فافترا والمراد باللفظ ما يتكلم المفرد أي دخل
 في الحسب والأفعله ما أن في السمار بها سواء اللام أي ولاق
 معها بين وجود فعل القسمة أو لا وقوله أو دونها أي مع حذف
 فعل القسمة فلا يار من هذا ما يثبت في جواز الوجودين عند عدم
 اللام وذكر فعل القسمة على أن متى فتح في هذه الصورة الأتية لم
 يوافق موازية القسمة كما سمعنا في الكلام وكلامنا هنا فيما إذا كانت
 حواياها في ذلك كالمص والمص والشم يتناول ثلاثة صور وإن لم
 يمتثل الشك إلا بصورتين وإن قول البعض الكلام هنا في قسمة
 لم يصح بفعله بقرينة قوله في ما يأتي أو فعل القسمة
 ظاهر غير ظاهر لأنه يلزم عليه عدم تقدير المص هنا وفيما
 يأتي كالمصورة ذكر فعل القسمة مع ذكر اللام وما استند إليه
 من القرينة لا يشهد له كالاتي ولا يعمد له أيضا قول
 الشك فيما يأتي والتقييد لما استوفيه هذه أو في التصريح
 أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجودين إذا حذف
 العقل ولم تكن اللام نحو والله أن زيد أقام وإنما يفضلون
 الفتح في هذا المثال على اللبس وإن أبعد الله الطوال منهم
 بوجهه ولم يثبت لهم سماع بذلك وهو في شئ الجامع
 أن القول بجواز الفتح في هذه المثال لم يوجب سماعا وليس
 له وجه وهو غلط وطال في بيان ذلك كما نقلت فينا ولعدم سماع
 القدر حكى في الفتح جمع العدي على قبيح اللبس في الصور
 الثلاث أو حكيت بالقول بالمال فانه لم يذكر خبرا جري

القول